Warith Scientific Journal

تحليل دور الاستثمار النفطي في تنويع الناتج المحلي الاجمالي في العراق

Analyzing the role of oil investment in diversifying Iraq's GDP

أ.د. مصطفى كامل رشيد[1]
Prof. Dr. Mustafa Kamel Rashid
الجامعة المستنصرية
Mustansiriyah University
dr_mustafa_kamel@uomustansiriyah.edu.iq

حنان باسم فتح الله[2]
Hanan Bassem Fathallah
الجامعة المستنصرية
Mustansiriyah University
Hanan_basim@gmail.com

أ.د. عبير محمد جاسم[3]
Prof. Dr. Abeer Mohammed Jassim
الجامعة المستنصرية
Mustansiriyah University
dr_abirm_jassim@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث تحليل دور الاستثمار النفطي في تنويع الناتج المحلي الاجمالي في العراق بوصفه قطاعاً رائداً وقائداً في اقتصاد ريعي بامتياز، اذ يعول على قطاع الصناعة التحويلية النفطية في توجيه الأنشطة والفعاليات الاقتصادية كافة، وان هذا الدور مرهون بالاستثمار النفطي في هذا القطاع تحديدا والذي ينطلق منه العديد من العلاقات الاقتصادية التي تمارس دورها في معالجة حالة التشوه في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، يفترض البحث ان تحسن الاستثمار النفطي وتطوره كفيل بتطور هيكل الناتج المحلي باسره، بما يؤمن التنويع الاقتصادي الأمثل في الاقتصادات النفطية. توصل البحث الى صحة افتراضه اذ ان ضعف الاستثمار النفطي كان اهم أسباب عدم التنويع الاقتصادي في العراق، أوصى البحث بتحقق الإرادة الوطنية الشريفة شرطاً في تطور العلاقة بين الاستثمار النفطي وتنويع الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار النفطي، اجمالي الاستثمار العام والخاص، الناتج النفطي، الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

Abstract

This research aims to analyze the role of oil investment in diversifying Iraq's GDP, as it is a pioneering and leading sector in a predominantly rentier economy. The oil manufacturing sector is relied upon to guide all economic activities and events. This role is dependent on oil investment in this sector in particular, from which many economic relationships stem, playing a role in addressing the distortion in the GDP structure. The research assumes that improving and developing oil investment will develop the entire GDP structure, ensuring optimal economic diversification in oil-based economies. The research confirms its assumption, as weak oil investment was the most important reason for the lack of economic diversification in Iraq. The research recommends that achieving a noble national will is a condition for developing the relationship between oil investment and GDP diversification in Iraq.

Keywords: Oil investment, total public and private investment, oil output, GDP, industrial sector added value.

1-مقدمة

يعاني ملف الاستثمار عموما والاستثمار النفطي خصوصا من اهمال خطير في الاقتصاد العراقي في ظل تركيز كبير جدا للاعتماد على النفط الخام في هيكل الإنتاج المحلي وتمويل الفعاليات الاقتصادية في عموم الاقتصاد، وهو ما يضع الاستقرار الاقتصادي في مواجه مستمرة مع أزمات وصدمات البيئة الدولية فضلا عن ظروف الاقتصاد المحلي داخليا.

ان ضعف الاهتمام بالاستثمار النفطي وتوجيهه صوب قطاع الصناعة التحويلية بدلا من الاهتمام المطلق بالقطاع الاستخراجي لهذا القطاع الحيوي، هو ما قاد الى العديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية كان أهمها ضعف التنويع الاقتصادي وتشوه هيكل الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

1-1 مشكلة البحث

يعول على قطاع الصناعة التحويلية النفطية في توجيه الأنشطة والفعاليات الاقتصادية كافة، وان هذا الدور مرهون بالاستثمار النفطي في هذا القطاع تحديدا (والذي يعاني من ضعف كبير) ومن خلاله يمكن الانطلاق نحو العديد من العلاقات الاقتصادية التي تمارس دورها في معالجة حالة التشوه في هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

2-1 أهمية البحث

ان ريعية الاقتصاد النفطي العراقي يرسم طريق التوجه بالاهتمام بالاستثمار النفطي بشكل خاص من اجل دعم الاستثمار الإجمالي أولا ومعالجة التشوهات التي تحققت عبر الزمن في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يدفع باتجاه تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي بشكل جيد.

3-1 فرضية البحث

يفترض البحث ان تحسن الاستثمار النفطي وتطوره كفيل بتطور هيكل الناتج المحلي باسره، بما يؤمن التنويع الاقتصادي الأمثل في الاقتصادات النفطية.

4-1 هدف البحث

يهدف البحث تحليل دور الاستثمار النفطي في تنويع الناتج المحلي الاجمالي في العراق بوصفه قطاعاً رائداً وقائداً في اقتصاد ريعي بامتياز، وذلك باعتماد بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بتحليل العلاقة بين متغيرات البحث.

5-1 منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الاستنباطي عبر استخدام أساليب التحليل الاقتصادي المستند الى مؤشرات مختارة اخذت على عاتقها تفسير العلاقة بين متغيرات البحث.

6-1 الحدود المكانية والزمانية:

-الحدود المكانية = العراق، الحدود الزمانية = المدة (2010-2022) لكون هذه المدة تجسد العديد من الاحداث الاقتصادية التي اثرت بشكل مباشر وغير مباشر في متغيرات البحث.

2- الإطار النظري للاستثمار والناتج المحلي الإجمالي

1-2 الإطار المفاهيمي للاستثمار

1-1-2 مفهوم الاستثمار

يعرف الاستثمار اصطلاحا في اللغة بانه الزيادة والنماء والكثرة وقد اشتق من كلمة ثمار أي ان الاستثمار هو الانفاق الذي يحقق الزيادة في راس المال سواء اكان نقديا، ماديا وغيرها، كالاستثمار في الأصول والعقارات او معنويا كالاستثمار في حقوق الملكية الفكرية (Ibn Manzur, 1966, 126). ان الاستثمار يمثل التضحية في الاستهلاك الحالي من اجل الحصول على اشباع اكثر في المستقبل (Matar, 2009, 20).

كما يعرف الاستثمار بانه (تخصيص راس المال للحصول على وسائل إنتاجية والالات ومعدات جديدة او تطوير المتاح منها بغية زيادة الطاقة الإنتاجية) (Tame, 2013, 8).

او هو (التوظيف المنتج لراس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات متعددة تفضي الى انتاج سلع وخدمات بهدف اشباع الحاجات الاقتصادية المتعددة للمجتمع مما يؤدي الى زيادة رفاهيته) (Abdul Aziz, 2015, 15). في حين يرى كينز بأن الاستثمار" هو جزء من الطلب الكلي، وهو الإضافة الحالية لقيمة المعدات الرأسمالية التي تعمل على رفع مستوى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال تحفيز الطلب الفعال. (Keynes, 2010, 116)

2-1-2 انواع الاستثمار

يقسم الاستثمار بحسب المدة الى: قصير الاجل وتكون مدته الزمنية اقل من سنة، وهو الاستثمار في المشاريع التي تستهدف الربح السريع. واستثمار متوسط الأجل اذ تكون مدته الزمنية أطول من الاستثمار قصير الأجل، وقد تصل إلى خمس سنوات كحد اقصى، وهي تسعى إلى الربح السريع وفي ذات الوقت لها القابلية على التجدد والاستمرار في حال تحقيق الأرباح. (Abdul Hamid, 2010, 49)، والاستثمار طويل الاجل والذي تكون مدته أكثر من خمس سنوات، وان طول الفترة الزمنية يسمح للمستثمرين بالاحتفاظ باستثماراتهم لحين الحصول على اعلى ربح ممكن. (Kanjo, 2008, 18)

كما ويقسم على أساس الجنسية الى ما يعرف الى استثمار محلي والذي يقوم به هم المستثمرون المحليون فضلا عن الاعتماد على المدخرات الوطنية، وأجنبي والذي يكون عابر للحدود ويقسم بدوره الى مباشر (الاستثمار المادي في المشاريع والمنشآت والبنى التحتية وغيرها)، وغير مباشر (الاستثمار في الأصول المالية).

ويقسم أحيانا الى استثمارات اقتصادية وهي استثمارات تؤدي إلى زيادة الدخل المحلي، مباشرة وبالتالي المساهمة في تكوين راس المال، وهذا النوع يشمل كل أنواع الاستثمار ما عدا الاستثمار في الأوراق المالية. الاستثمارات المالية: وهي تلك الاستثمارات التي تجري في سوق الأوراق المالية، وتسمى أيضا بالاستثمارات الأجنبية. (Issa, 2016, 52)

ويقسم كذلك الى استثمارات عامة وهي استثمارات تقوم الدولة بتمويلها وإدارتها بصورة تامة، ومن سمات هذه الاستثمارات تكون عوائدها المالية متدنية، لأن الهدف منها تحقيق منافع عامة من خلال تعظيم العائد الاجتماعي والخدمي للمجتمع. واستثمارات خاصة وهي استثمارات يقوم بها أفراد أو شركات خاصة، الهدف منها تحقيق ربحية عالية، وتتميز هذه الاستثمارات، بالمرونة في التنظيم والإدارة والسرعة في اتخاذ القرار بخلاف الاستثمارات العامة. (Othmani, 2013, 46)

2-1-3 الاستثمار النفطي

يعرف القطاع النفطي بكونه يتطلب رؤوس أموال كبيرة جدا من اجل الاستثمار في البحث والتنقيب عن الحقول والابار النفطي، مما يعني ان الاستثمار النفطي يتطلب وضع اقتصادي خاص يتمثل بتخصيص رؤوس أموال كبيرة جدا من اجل ذلك، وهذا السبب الذي جعل اغلب الاستثمار النفطي العالمي محتكر من قبل بعض شركات النفط العالمية والحكومات في البعض الاخر، يهدف الاستثمار النفطي الى استكشاف حقول نفطية جديدة وزاخرة بالنفط الخام بكافة انواعه، وان الاستثمار النفطي يعمل على تعزيز الطاقات التصديرية للنفط الخام عبر سلاسل التوريد، مما يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في متوسط تكلفة استخراج النفط الخام من باطن الأرض، ومن ثم التاثير في المعروض الدولي من النفط الخام.

كما يتطلب الاستثمار النفطي اعتماد تكنولوجيا متطورة للغاية والتي تسمح للمعدات المستخدمة النفاذ الى طبقات اعمق وصولا الى مكامن النفط التي لم تستغل سابقا. (Qasim, 2023, 4)

2-2 الناتج المحلي الإجمالي

يستخدم الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن الأنشطة الإنتاجية لاي اقتصاد حول العالم خلال مدة زمنية محددة ويستخدم كذلك في التحليلات الاقتصادية من اجل معرفة الأداء الاقتصادي فضلا عن التنبؤ بمسارات الاقتصاد في المستقبل. (Magdy, 2021, 10)

كما ويستخدم هذا المقياس للمقارنة بين الأداء الاقتصادي للبلدان من جهة وللبلد من سنة لاخرى من جهة أخرى، لانه ببساطة يوفر معلومات مهمة جدا عن مدى سلامة او ضعف المستوى الاقتصادي في البلد، اذ تشير الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الى قوة الترابط الاقتصادي بين الأنشطة الإنتاجية والخدمية وفروع الأنشطة الاقتصادية، وان الاقتصاد قادر على استيعاب الزيادة السكانية وخلق المزيد من فرص العمل وغيرها. (Magdy, 2021, 11)

2-3 العلاقة بين الاستثمار النفطي والناتج المحلي الإجمالي

ان زيادة الاستثمار وبحسب ما نصت عليه النظرية الكينزية يتجه الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي وفق اليه عمل مضاعف الاستثمار (نظرية مضاعف الاستثمار)، أي ان زيادة الاستثمار بمقدار وحدة واحدة سوف تعمل على زيادة الناتج بمقدار مضاعف الاستثمار. وبذلك فان الاستثمار يُعد من المحددات الأساسية لمستوى الناتج المحلي الاجمالي، وأداة مهمة تملكها الدولة تستطيع من خلالها التأثير في المستوى العام للنشاط الاقتصاد. (Abbas, 2005, 79-80)

وعليه فان الاستثمار النفطي اذ ما كان محليا فانه من شانه ان يزيد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مضاعف الاستثمار النفطي في ذلك الاقتصاد، وذلك لان الاقتصاد النفطي لكي يتحرر من عبودية الاعتماد على الطاقة الاستثمارية الاستخراجية للنفط الخام، فلابد له ان يحفز الطاقة الاستثمارية التحويلية، والتي من شأنها ان تعزز الروابط الامامية والخلفية لتلك الصناعات محليا، وهو ما سوف يسهم في تطوير الطاقات الاقتصادية الكامنة وتحسن معدلات النمو الاقتصادي، وتطور الأداء الاقتصادي لكافة فروع الإنتاج المحلي.

3- تطور الاستثمار النفطي في مؤشرات مختارة

3-1 تحليل الاستثمار النفطي في العراق

لقد ترك الحصار الاقتصادي بعد عام 2004 إمكانيات الاستثمار النفطي المحلية متدنية للغاية وهو ما دفع وزارة النفط العراقية الى تبني أسلوب جولات التراخيص والتي تمثل عقود خدمة فنية طويلة الاجل، اذ تنافست عام 2008 (120) شركة نفطية اجنبية تأهلت منها (35) شركة لدخول جولة التراخيص الأولى والتي تم الإعلان عنها عام 2009. (Ahmed, 2017, 12) وقد توالت بعدها الجولات والتي بمضمنها شجعت على الاستثمار النفطي الأجنبي دون المحلي.

ان اغلب الاستثمارات النفطية في العراق خلال مدة البحث قد انصبت في القطاع الاستخراجي وليس القطاع التحويلي، وقد اعتمدت بشكل أساس على ابرام العقود سواء اكانت عقود مشاركة، عقود تراخيص وغيرها، لان العراق غير قادر على

استخراج النفط بالكميات التجارية المطلوبة بالمعدات القديمة التي يمتلكها، وهو ما أدى الى تفعيل السياسات الاستثمارية الخاصة باستخراج النفط للوصول الى الكميات المتفق عليها في منظمة الأوبك، دون السياسات الاستثمارية التحويلية لامكانية تعويضها من خلال الاستيراد من العالم الخارجي.

استنادا الى جدول (1) فان الاستثمار النفطي قد اتخذ مسارا متذبذبا طيلة مدة البحث اذ بلغ عام 2010 (3,007,707) مليون دينار وفي عام 2015 بلغ اعلى مستوى له اذ وصل الى (26,305,809) مليون دينار وقد تاثر كثيرا بتداعيات جائحة كورونا حيث بلغ (1,036,732) مليون دينار عام 2020، وفي عام 2022 وصل الى (4,793,915) مليون دينار بمتوسط بلغ (8,511,028) مليون دينار.

اما اجمالي الاستثمار فقد اخذ بالتزايد من عام 2010 عند مستوى (26,558,090) مليون دينار حتى عام 2014 اذ بلغ (52,112,311) مليون دينار، وقد تعرض للانخفاض عام 2015 حيث وصل الى (45,528,386) مليون دينار متأثرا بتداعيات الازمة المزدوجة وما تبعها من احداث محلية امنيا، وقد تحسن تدريجيا حتى بلغ عام 2019 (51,340,132) مليون دينار وقد تراجع عام 2020 متأثرا بتداعيات جائحة كورونا ولكنه تعافي بعد ذلك حتى بلغ عام 2022 (27,169,872) مليون دينار بمتوسط بلغ (34,131,486) مليون دينار.

ان التذبذب الحاصل في قيم الاستثمار النفطي واجمالي الاستثمار يؤكد على حقيقة اقتصادية وهي عدم الاستقرار في تنفيذ ما هو مخصص للاستثمار في القطاع النفطي وباقي الاستثمار في عموم محافظات البلاد خلال مدة البحث، وان هذا الاتجاه قد تناغم مع عدم الاستقرار الاقتصادي وهشاشة هيكل الإنتاج المحلي في الاقتصاد العراقي.

جدول (1): الاستثمار النفطي واجمالي الاستثمار في العراق للمدة (2010-2022) (2007=100%، مليون دينار)

السنة	الاستثمار النفطي	اجمالي الاستثمار
2010	3,007,707	26,558,090
2011	4,000,889	27,379,587
2012	2,757,413	35,033,926
2013	2,554,346	50,285,094
2014	3,142,703	52,112,311
2015	26,305,809	45,528,386
2016	10,496,180	26,112,656
2017	10,568,703	32,004,040
2018	14,057,001	33,439,112
2019	21,629,171	51,340,132
2020	1,036,732	14,951,765
2021	6,292,798	21,794,350
2022	4,793,915	27,169,872
المتوسط	8,511,028	34,131,486

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، سنوات متنوعة.

كما ويؤكد الشكل (1) مقدار الاضطراب الحاصل في الاستثمار النفطي خلال مدة البحث حيث تراوح التغير السنوي للاستثمار النفطي بين (737.04%) عام 2015 كحد اعلى و(-95.21%) عام 2020 كحد ادنى، ان هذا التقلب العنيف في التغير السنوي للاستثمار النفطي يؤكد عدم استقرار الاستثمار والإنتاج في القطاع النفطي العراقي خلال مدة البحث، مما يعني ان هذا القطاع على الرغم من كونه قطاع أساسي في الأنشطة الاقتصادية في العراق، وتعتمد الموازنة العامة على الايراد النفطي بشكل كبير في تمويل فعالياتها السنوية، ولكن في ظل هذه الظروف فهذا يعني ان القطاع النفطي في العراق اريد له ان ينحسر فقط في مجال القطاع الاستخراجي دون الولوج في تنميته واستثماره ليكون قطاعاً قائداً للتنمية المستدامة في العراق.

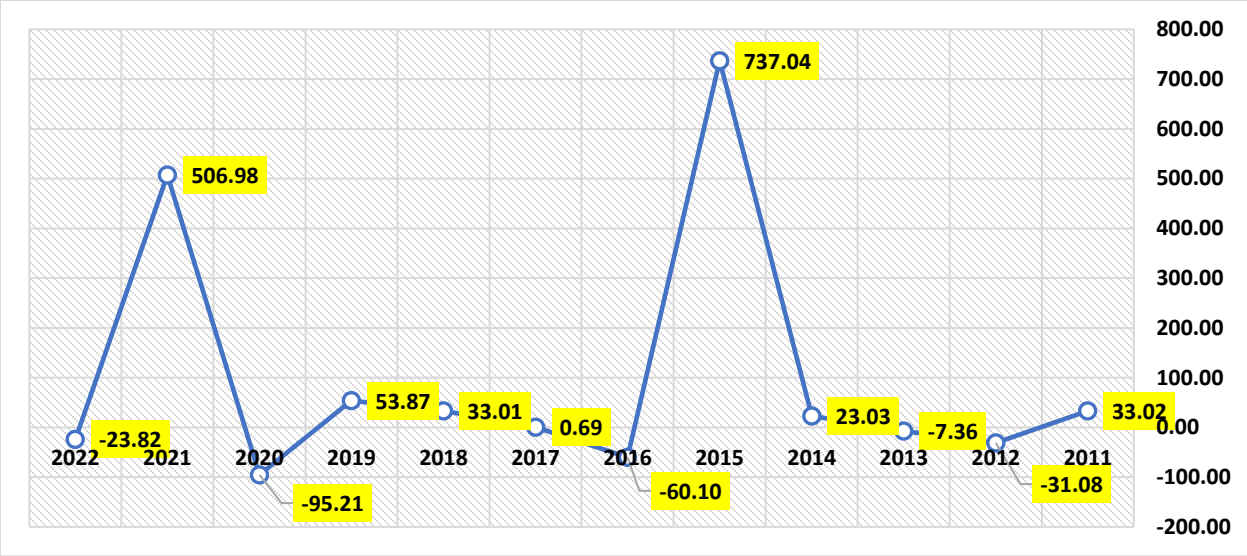

شكل (1): التغير السنوي في الاستثمار النفطي العراق للمدة (2011-2022) (%)

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات جدول (1).

2-3 تطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي

ان القيمة المضافة للقطاع الصناعي تعطي مؤشرا عن مدى التطور الحاصل في هذا القطاع، وهل ان هذا القطاع قد اسهم في تنمية هيكل الإنتاج المحلي، ويتبين من جدول (2) ان القيمة المضافة للقطاع الصناعي كانت متقلبة طيلة المدة بدلالة التغيرات الكبيرة في التغير السنوي لها، اذ بلغت عام 2010 (8,133,320,000) مليون دينار وفي عام 2014 قد ارتفعت حتى بلغت (10,922,600,000) مليون دينار وبتغير سنوي بلغ (2.35%) وقد تراجعت عام 2017 الى (14,269,200,000) مليون دينار وبتغير سنوي بلغ (3.58-%) ولكنه اخذت بالتزايد عام 2019 حيث وصلت الى (15,092,000,000) مليون دينار بتغير سنوي بلغ (7.51%)، وفي عام 2020 بلغت (12,543,400,000) مليون دينار بتغير سنوي بلغ (16.89-%)، اما المتوسط فقد بلغ (11,953,964,545) مليون دينار.

والملاحظ من تقلبات القيمة المضافة للقطاع الصناعي عدم ارتباطها بالازمات الاقتصادية وغيرها التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، حيث ان اغلب التقلبات حصلت في سنوات بعيدة عن الازمات، وان تلك التقلبات ناتجة عدم عدم الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، مما تسبب بتقلب ظروف الإنتاج وفقاً لمتطلبات السوق والظروف السياسية المحلية بهذا القطاع.

جدول (2): القيمة المضافة في القطاع الصناعي في العراق للمدة (2010-2020) (مليون دينار، %)

السنة	القيمة المضافة في القطاع الصناعي	التغير السنوي
2010	8,133,320,000	-
2011	8,722,190,000	7.24
2012	10,087,000,000	15.65
2013	10,671,500,000	5.79
2014	10,922,600,000	2.35
2015	12,215,600,000	11.84
2016	14,798,800,000	21.15
2017	14,269,200,000	-3.58
2018	14,038,000,000	-1.62
2019	15,092,000,000	7.51
2020	12,543,400,000	-16.89
المتوسط	11,953,964,545	

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات اقتصادية، سنوات متنوعة.

3-3 الناتج النفطي والناتج المحلي الاجمالي

يتضح من الجدول (3) ان المسار الزمني للناتج النفطي كان متزايدا باستثناء مدتين هما: الأولى عامي (2017، 2018) حيث بلغ (129,589,085)، (127,885,396) مليون على التوالي بسبب تحديد الإنتاج النفطي في منظمة أوبك في ذلك الوقت، والثانية عامي (2020، 2021) حيث بلغ (116,242,709)، (115,485,659) مليون على التوالي بسبب تاثره بتداعيات جائحة كورونا. اما المتوسط فقد بلغ (107,848,994) مليون دينار، اما الناتج المحلي الإجمالي ولطالما ان مساهمة الناتج النفطي به كبيرة حيث تراوحت بين (64.68%) عام 2016 كحد اعلى و(52.42%) عام 2020 كحد ادنى، وعليه فان اغلب التقلبات التي تعرض لها كانت ناشئة من تقلبات الناتج النفطي، اذ شهد تزايدا طيلة مدة البحث باستثناء المدد التي تعرض فيها الناتج النفطي للانخفاض، وقد بلغ متوسطه (183,016,284) مليون دينار وان هذا المتلازمة الاقتصادية التي أصبحت حتمية في العراق قد أجبرت الاقتصاد العراقي على خسارة تنويع موارد الإنتاج وعدم استغلالها بشكل كفوء، وهو ما تسبب بتراجع النمو الاقتصادي لباقي الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وقلة مصادر تمويل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية بشكل عام.

جدول (3): الناتج النفطي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010-2022) (2007=100%، مليون دينار، %)

السنة	الناتج النفطي	الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة الناتج النفطي
2010	68,401,972	124,702,075	54.85
2011	74,185,745	132,687,029	55.91
2012	83,805,694	142,700,217	58.73
2013	86,435,889	162,587,533	53.16
2014	93,811,857	178,951,407	52.42
2015	108,624,648	183,616,252	59.16
2016	135,142,909	208,932,110	64.68
2017	129,589,085	205,130,067	63.17
2018	127,885,396	210,532,887	60.74
2019	133,000,812	222,141,230	59.87
2020	116,242,709	195,402,550	59.49
2021	115,485,659	198,337,849	58.23
2022	129,424,554	213,490,487	60.62
المتوسط	107,848,994	183,016,284	

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، سنوات متنوعة.

4-3 العلاقة بين الاستثمار النفطي واجمالي الاستثمار

يوضح لنا شكل (2) مدى مساهمة الاستثمار النفطي في اجمالي الاستثمار في العراق خلال مدة البحث حيث بلغت عام 2010 (11.33%) وقد ازدادت قليلا عام 2011 اذ بلغ (14.61%) على اثر التحسن النسبي في ظروف العراق الأمنية والسياسية ومن ثم الاقتصادية، ولكنها سرعان ما انخفضت الى (7.87%) عام 2012 وبقيت منخفضة حتى عام 2015 اذ ارتفاع الى (57.78%)، ولعل هذا الارتفاع يبعث الطمأنينة لكل من المستثمر والفرد في انفراج ملف الاستثمار من جهة وتولي الاستثمار النفطي القيادة الاستثمارية للانشطة الاقتصادية، ولكن سرعان ما تهشمت هذه التوقعات على اثر الانخفاض الحاصل في تلك المساهمة واخذت تتقلب عند حدود الانخفاض حتى نهاية المدة، اذ وصلت عام 2022 الى (17.64%) فقط، وهذا يؤكد ضعف ملف الاستثمار عموما وتدهور الاستثمار النفطي خصوصا وعدم اكتراث صناع السياسة الاقتصادية في العراق بأهمية هذا القطاع بوصفة قطاع رائد للتنمية الاقتصادية وبوابة التنويع في موارد الناتج المحلي الإجمالي.

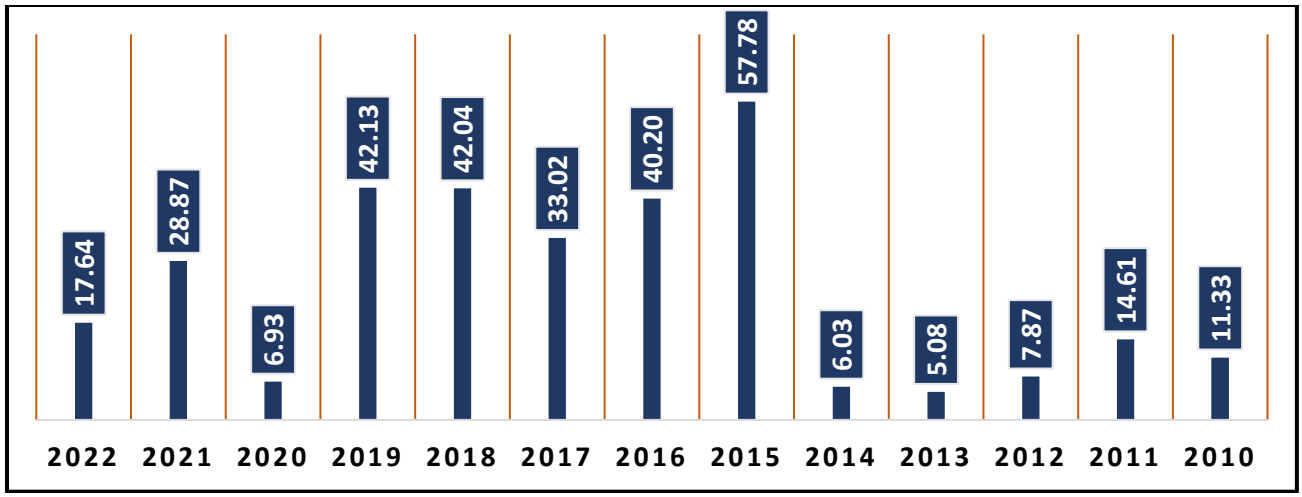

شكل (2): مساهمة الاستثمار النفطي في اجمالي الاستثمار العام والخاص في العراق للمدة (2010-2022) (2007=100%، %)

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات جدول (1).

5-3 العلاقة بين الاستثمار النفطي والناتج النفطي

يتبين من شكل (3) ان مساهمة الاستثمار النفطي في الناتج النفطي في العراق خلال مدة البحث تراوحت بين (24.22%) عام 2015 كحد اعلى و(0.89%%) عام 2020 كحد ادنى، ان تردي العلاقة بين الاستثمار النفطي والناتج النفطي انما يضع امامنا حقيقة مفادها ان دور العراق خلال تلك المدة وربما المدة القادمة في المستقبل القريب على اقل تقدير، ان يكون عبارة عن بلد استخراجي الصناعة ومستوردا لكل شيء ضروري للحياة والفعاليات الاقتصادية، وان هذا الدور قد أكده توجهات صناع القرار من المختصين وغيرهم ممن تولوا مسؤولية صناعة السياسات الاقتصادية غير المجدية علميا وعمليا.

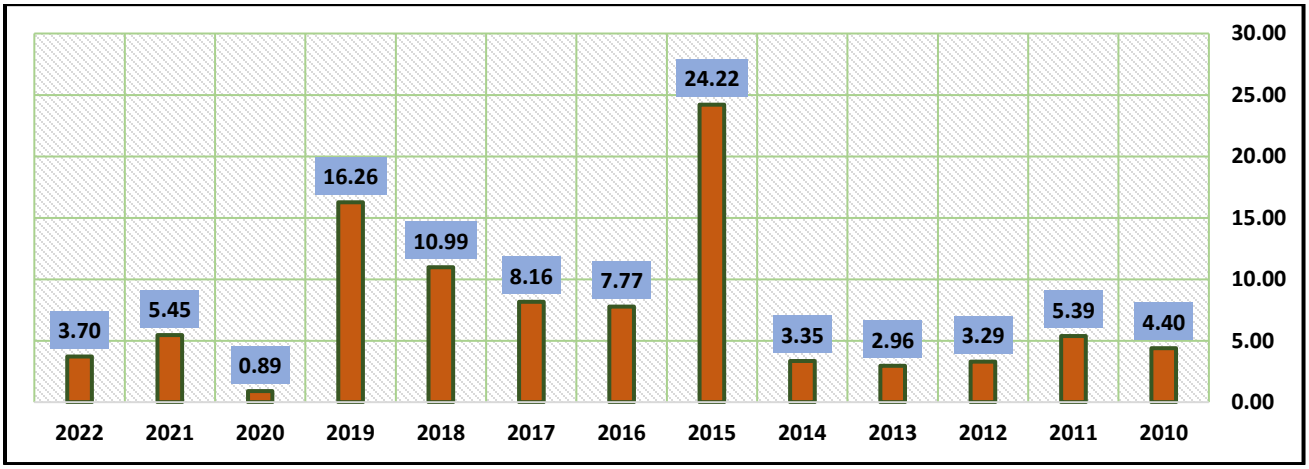

شكل (3): مساهمة الاستثمار النفطي في الناتج النفطي في العراق للمدة (2010-2022) (2007=100%، %)

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات جدول (1)، (3).

6-3 العلاقة بين الاستثمار النفطي وتنويع الناتج المحلي الاجمالي

يوضح لنا شكل (4) مدى قدرة الاستثمار النفطي في التنويع الاقتصادي ومدى قدرته في الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتطويعها لفنون الإنتاج الجديدة المعززة للتقانة العالية والذكاء الاصطناعي تماشيا مع المرحلة التي يعيشها العالم باسره، وان شكل (4) يروي لنا الكثير من الالام والتوقعات المتشائمة التي يعيشها واقعنا الحزين، حيث لا يمتلك العراق غير القطاع النفطي في اجمالي الناتج المحلي كما تبين ذلك في جدول (3)، اذ يعول المهتمين والمختصين بالشأن اقتصادي عليه في تنمية الاقتصاد المحلي وان يكون قطاعا قائدا للتنويع الاقتصادي في الناتج، نجد ان مساهمته لا تتعدى (15%) فقط طيلة مدة البحث، اذ تراوحت بين (14.33%) عام 2015 كحد اعلى و(0.53%%) عام 2020 كحد ادنى، الامر الذي سيبقي التوقعات التشاؤمية للفرد والمستثمر والمنتج العراقي على حد سواء على الأقل خلال المستقبل القريب.

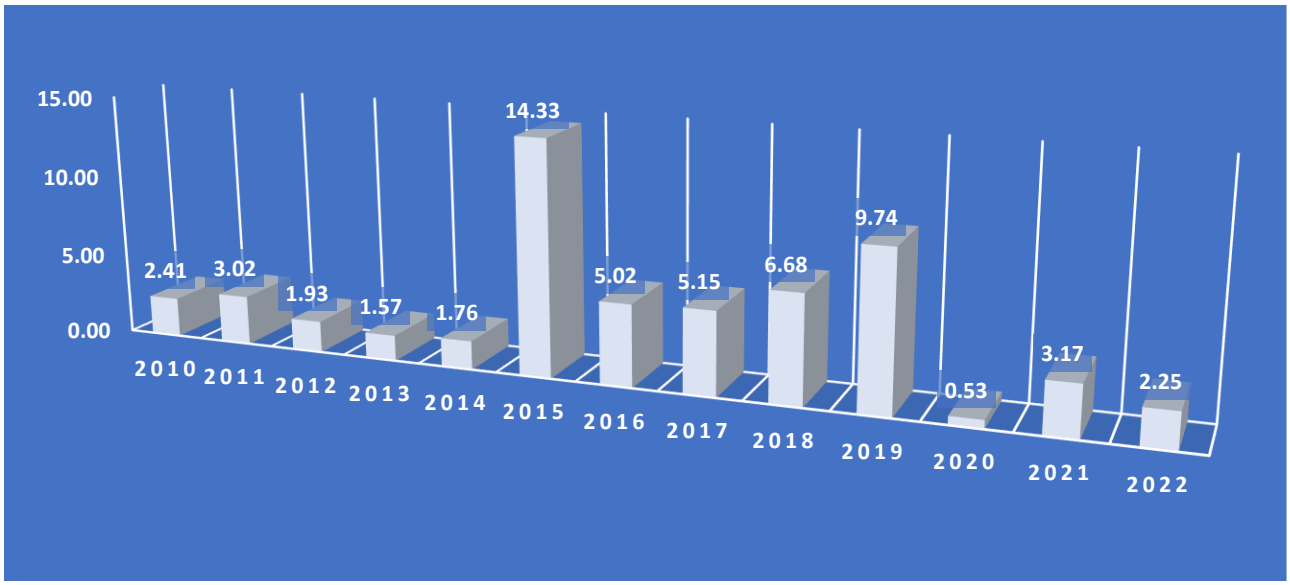

شكل (4): مساهمة الاستثمار النفطي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010-2022) (2007=100%، %)

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات جدول (1)، (3).

7-3 العلاقة بين الاستثمار النفطي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي

يقدم لنا شكل (5) دليلا اخر على ضياع كلفة الفرصة البديلة في الاقتصاد العراقي والمتمثلة بإمكانية دعم القطاع النفطي عبر استثماراته بقية القطاعات والفعاليات الاقتصادية، وتحسين وتطوير هيكل الإنتاج المحلي ودعم العملة والمنتج الوطني. اذ تراوحت مساهمة الاستثمار النفطي في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في العراق خلال مدة البحث بين (0.22%) عام 2015 كحد اعلى و(0.01%%) عام 2020 كحد ادنى.

ان تدني المساهمة بهذا الشكل مؤشر اقتصادي خطير لكون القطاع النفطي الاستخراجي تسيطر عليه بالغالب شركات نفط عالمية وليس محلية، ومن ثم فان الاقتصاد العراقي في منزلق خطير لا يحمد عقباه، اذ ما تم تعزيزه بالتوقعات التشاؤمية يكون إصلاحه وترميمه صعب للغاية.

شكل (5): مساهمة الاستثمار النفطي في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في العراق للمدة (2010-2022) (2007=100%، %)

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات جدول (1)، (2).

4-الاستنتاجات

1. تعرض الاستثمار النفطي في العراق خلال مدة البحث لتقلبات عنيفة جدا بعضها كان نتاج ظروف عدم الاستقرار الأمني والسياسي وانعكاسه بشكل مباشر في هذا القطاع، والبعض الاخر كان نتاج المشاكل الموروثة لهذا القطاع الذي كان ولا يزال مهمل وغير مجدي اقتصاديا.

2. استحوذ الناتج النفطي على اكثر من (50%) من الناتج المحلي الإجمالي طيلة مدة البحث مما يجعله المرشح الأول في التصدي لمشكلة ضعف التنويع الاقتصادي وضعف ورداءه هيكل الإنتاج المحلي.
3. ضعف علاقة الاستثمار النفطي باجمالي الاستثمار العام والخاص حيث جاءت اغلب نسب المساهمة اقل من (50%) عدا عام 2015، وان هذا التدهور له مدلولات اقتصادية مهمة أولها تدهور ملف الاستثمار بشكل عام، ثانيا اهمال صناع القرار الاستثمار في القطاع النفطي طيلة مدة البحث خصوصا وهذا الامر له تداعيات وخيمة على الاقتصاد العراقي. وبناء على ذلك تم رفض فرضية البحث حيث لم يكن للاستثمار النفطي دورا في تنويع الإنتاج المحلي ومعالجة مشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق.
4. ضعف علاقة الاستثمار النفطي في الناتج النفطي اذ لم تتعدى نسب المساهمة حاجز (25%) في احسن الأحوال، مما يعني ضعف تجسد الاستثمار النفطي في الناتج النفطي، وهذا يعني ضعف إمكانية الاستثمار النفطي من تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة في القطاع النفطي لتكون محركاً للاقتصاد بشكل عام.
5. ضعف علاقة الاستثمار النفطي في الناتج المحلي الإجمالي والتي لم تتعدى حاجز (15%) فضلا عن علاقته بالقيمة المضافة للقطاع الصناعي والتي لم تتعدى حاجز (1%) فقط، مما يعني قبول فرضية البحث، اذ ان ضعف الاستثمار النفطي تسبب بضياع فرصة ثمينة للاقتصاد العراقي كان بامكانه تنويع مصادر الناتج على نحو اكثر فاعلية وامان للاقتصاد، من خلال تطوير الاستثمار النفطي غير الاستخراجي مما يعزز من قوة ومتانة الأنشطة الاقتصادية المحلية في العراق خلال مدة البحث.

5-التوصيات

1. ان قرار بناء الاقتصاد العراقي وهو في هذه الحالة الصعبة يحتاج الى إرادة وطنية من قبل كل من صناع القرار والسياسات الاقتصادية والمنفذين والتشريعيين والجمهور على حد سواء، لان بناء الاقتصاد مسؤولية اجتماعية تتطلب تظافر العديد من الجهات نحوها.
2. رسم سياسة استثمارية نفطية وطنية طموحه تهدف الاستفادة من ميزة امتلاك الاقتصاد النفط الخام وتوظيفه في خدمة الأنشطة الاقتصادية المحلية، بوصف النفط الخام مدخل مهم في العديد من الصناعات الحيوية والفاعلية في بناء اقتصاد مستدام، وهو ما يؤثر بتخفيض كلف تشغيل والكلف الأولية لتلك الصناعات وصولا الى بناء قاعدة اقتصادية متنوعة الانشطة ومتينة تدعم الاقتصاد المستدام.
3. البدء بتكثيف الاستثمارات المحلية والدولية صوب القطاع النفطي وتقليل الاعتماد على القطاع الاستخراجي وربط الدين العام بنمو الاستثمار المحلي في القطاع الصناعة النفطية التحويلية، مما يمهد الطريق نحو التنويع الاقتصادي المنشود.

References

1. Ibn Manzur, (1966), Lisan al-Arab, Vol. 2, 2nd ed., Dar al-Maaref, Kuwait.
2. Anissa Othmani, Lamia Bouhsan, (2013), "An Econometric Study of the Impact of Public Investment on Economic Growth in Algeria," Algerian Journal of Financial and Banking Studies, Vol. (3), No. (1), University of Setif, Algeria.
3. Bassem Alwan Taama, (2013), Iraqi Investment Law No. (13) of 2006 as Amended in the Balance, Risalat al-Huquq Journal, University of Karbala, No. 2.
4. John Maynard Keynes, (2010), "The General Theory of Employment, Interest, and Money," translated by Ilham Eidaroos, Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage, 1st ed.
5. Khalfan Hamad Issa, (2016), "Investment and Portfolio Management," Al-Janadriyah Publishing and Distribution, 1st ed., Amman, Jordan.
6. Suad Abdul Qader Qasim, (2023), Government Investment Spending in Light of Fluctuations in Oil Revenues and Current Expenditures in the Kingdom of Saudi Arabia: An Econometric Study for the Period 1980-2020, Iraqi University Journal, Issue (58, Vol. 1).
7. Abdul Muttalib Abdul Hamid, (2010), Macroeconomics, 1st ed., University House.
8. Qasim Akrim Ahmed, (2017), The Role of Foreign Investment in Increasing Iraqi Oil Production for the Period 2004-2014, Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies, Volume 8, Issue 1, Egypt.
9. Mahrazi Muhammad Abbas, (2005), "Public Finance Economics," University Publications Office, 2nd ed., Algeria.
10. Muhammad Matar, (2009), "Investment Management: Theoretical Framework and Scientific Applications," Wael Publishing and Distribution House, 5th ed., Amman, Jordan.
11. Marwan Shamout, Kanjo Aboud Kanjo, (2008), "Foundations of Investment," United Arab Marketing and Supply Company, Jerusalem.
12. Narmin Magdy, (2021), "Basic Economic Concepts," Arab Monetary Fund.